جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي :

تخصص : اقتصاد بنكي ونقدي **فرع:** العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس

من إعداد الطلبة :

- نور الهدى دغة
- سارة حميطيش
- شيماء خيدت
- عقيلة غضبان

إشراف الدكتور:

- حسان بوبعاية

السنة الجامعية : 2015/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعـــــــرفان

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا مباركا ، يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل أما بعد :

نتقدم بالشكر الجزيل ، والإمتنان العظيم إلى الأستاذ المشرف **"بويعاية حسان "** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم اقتصادية تخصص نقدي بنكي وأقل ما نقوله لكم بارك الله فيكم

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي ، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد أساتذة وطلبة متمنين لهم استمرارية العطاء والتوفيق والشكر لله تعالى

سارة ، شيماء

نور الهدى ، عقيلة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل نظري للنقود الإلكترونية	
تمهيد.....	05
المبحث الأول : ماهية النقود الإلكترونية	06
المطلب الأول : تعريف النقود الإلكترونية	06
المطلب الثاني :أشكال النقود الإلكترونية.....	07
المطلب الثالث :خصائص النقود الإلكترونية.....	09
المبحث الثاني :المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية.....	11
المطلب الأول :مخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية	11
المطلب الثاني :المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية.....	11
المطلب الثالث: مخاطر النقود الإلكترونية والسرية والخصوصية.....	12
خلاصة.....	13
الفصل الثاني: أساسيات السياسة النقدية	
تمهيد	16
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	17
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية.....	17
المطلب الثاني : السياسة النقدية في ظل الفكر الاقتصادي.....	18
المطلب الثالث : استراتيجية السياسة النقدية.....	19
المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية.....	25
المطلب الأول: أهداف أولية للسياسة النقدية	25
المطلب الثاني : أهداف وسطية للسياسة النقدية.....	26
المطلب الثالث : أهداف نهائية للسياسة النقدية.....	28
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	30
المطلب الأول: أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.....	30

المطلب الثاني : أدوات مباشرة للسياسة النقدية..... 34
المطلب الثالث : أدوات أخرى للسياسة النقدية..... 37
خلاصة..... 38
الفصل الثالث : أثر تطبيق الصيرفة الإلكترونية على الجهاز المصرفي الجزائري
تمهيد 40
المبحث الأول : ماهية الجهاز المصرفي الجزائري 41
المطلب الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري..... 41
المطلب الثاني : نشأة البنك المركزي الجزائري 44
المطلب الثالث : البنوك التجارية 44
المبحث الثاني : الصيرفة الإلكترونية..... 48
المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإلكترونية وأهم مميزاتها..... 48
المطلب الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر 49
المطلب الثالث: آثار تطبيق الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري..... 50
خلاصة 52
الخاتمة 53
قائمة المراجع

فهرس الأشكال

شكل(1):استراتيجية السياسة النقدية الحديثة..... 24

مقدمة

مقدمة :

تلعب الإدارة الاقتصادية دوراها هاما في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية التي تتخذها ، ويأتي هذا الدور عبر آلية التدخل سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتعد السياسة النقدية واحدة من اهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية ، في احد العناصر الأساسية المكونة لها تأثير كبير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي انكماشا أو توسعا ، ناهيك عن السياسة المالية .

فالدولة التي تتدخل من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي هذا الأخير الذي ينبغي بان يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة إلى التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار النقود الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي .

إلا أن شروط عمل الوظيفة البنكية والمالية عرفت تحولات عميقة حيث انتقلت من وظائفها التقليدية والتي كانت تتمثل أساسا في جميع الادخارات وتوظيفها في الاستثمارات مقابل عائد الوساطة إلا أن الأمور تغيرت تغيرا جذريا حيث لجات لاستغلال التقدم التكنولوجي الهائل في نظامي الاتصالات والمعلوماتية لتوظيفها بما يخدم أهدافها المتعلقة بالتطوير النوعي والكمي للخدمات البنكية ، المالية ، وبالتالي التحول إلى النمط المالي والمصرفي الإلكتروني .

الإشكالية :

يثور اهتمام كبير بين الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي بشأن انعكاس انتشار النقود الإلكترونية على وظائف البنك المركزي ومسؤولياته بشان إدارة السياسة النقدية ، وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية ؟

فرضيات البحث :

كإجابة أولية عن هذه الإشكالية سنعتمد على الفرضيات التالية :

- تحدث النقود الإلكترونية تغييرا جوهريا على وظائف البنك المركزي في ظل تحول الاقتصاد إلى اقتصاد افتراضي.
- التوسع في استخدام النقود الإلكترونية من شأنه أن يقلص دور البنك المركزي في إصداره للنقد ن ولكن ين يهدد دوره في إدارة السياسة النقدية .

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

- غموض مفهوم النقود الإلكترونية في الاقتصاد ن وهذا يستوجب أن نحدد بدقة تعريف النقود الإلكترونية .
- ضرورة التطرق حل تأثير النقود الالكترونية على السياسة .

الفصل الأول : مدخل نظري للنقود الإلكترونية

تمهيد:

المبحث الأول : ماهية النقود الإلكترونية

المطلب الأول : تعريف النقود الإلكترونية

المطلب الثاني :أشكال النقود الإلكترونية

المطلب الثالث :خصائص النقود الإلكترونية

المبحث الثاني :المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية

المطلب الأول :مخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية

المطلب الثالث: مخاطر النقود الإلكترونية والسرية والخصوصية

المطلب الثاني :المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية

خلاصة

تمهيد:

النقود الإلكترونية هي إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا حيث أصبحت احدى أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها مئات الألوف من المصارف وتجني من وراء ذلك أرباحا طائلة ،ويتعامل بها مئات الملايين من الأفراد بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات ،وسحب مبالغ نقدية دون حاجة إلى حمل نقود معهم ،وهي من الناحية الشرعية مقبولة في التعامل إذ أن الشريعة لا تمنع الأخذ بكل نظام مستحدث مادام يصطدم مع أي أصل من أصولها ،أو يتنافى مع مقصدها.[1]

ولهذا تعد النقود الإلكترونية من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم نظرا لسهولة الدفع والسداد وإجراء التحويلات البنكية .

[1]–الوصيدي، خيرية ،حسن(2005) النقود الإلكترونية من منظور إسلامي، الشارقة، دار العلوم الإمارات العربية المتحدةص72ص111

المبحث الأول : ماهية النقود الإلكترونية

تعد النقود الإلكترونية إحدى الوسائل الحديثة للتعامل التجاري عبر شبكة الأنترنت ولغرض إعطاء فكرة واضحة عن هذه النقود سوف تقوم في هذا المبحث بتعريف النقود الإلكترونية وبيان أشكالها وخصائصها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : تعريف النقود الإلكترونية :

نظرا لأهمية النقود الإلكترونية وكثرة استعمالها بالوقت الحاضر فقد ظهرت عدة تصريفات نذكر منها:

-**النقود الإلكترونية:** أنها قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ،ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني.[1]

-**النقود الإلكترونية:** أنها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكرتونية تخزن على القرص الصلب بجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الإلكترونية ويمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الأنترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الإلكترونية .[2]

وتعرف الإلكترونية من الناحية القانونية (أنها عبارة عن أرقام تتداول إلكترونيا، ويمثل كل رقم قيمة مالية في حد ذاته وتستخدم هذه القيم الوفاء بأثمان السلع والمنتجات التي يبتاعها المستهلك بدلا من النقود الحقيقة و أن قوة الإجراء الموجودة في هذه النقود هي قوة إجراء اتفاقية وليست قانونية بحيث يستطيع المدين سداد ديونه بها فهي مستمدة من ارضاء المستهلك لاستخدامها وقبول التاجر لها كوسيلة وفاء.[3]

ونتفق مع الدكتور (مصطفى يوسف كافي)عندما عرف هذه النقود بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعا مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من

[1]-أبو فروة، محمود، محمد(2009)الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت الأردن، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع ص68 .

[2]-أنظر فيه: أبو فروة، محمود، محمد مرجع سابق ص86.

[3]-غنام، شريف، محمد(2000) محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، الأردن ،عمان ،الناشر دار النهضة العربية.

غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلف [1]وآني أرى فيه بأنه التعريف الأقرب للدراسة.

المطلب الثاني :أشكال النقود الإلكترونية:

بينا في المطلب السابق تعريف النقود الإلكترونية على أنها (قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة)[2]

وهذه النقود تصدر على عدة أشكال تأخذ اسم البطاقة حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها فورا لحصول عليها وعلى ظرف الرقم السري الخاص بها من البنك المصدر.

وتأخذ هذه البطاقات أنواع وأشكال عديدة منها البطاقات البلاستكية والبطاقة الذكية وغيرها.

1-البطاقات البلاستكية الممغنطة: وهي بطاقات مدفوعة سلفا تكون القيمة المالية مخزنة فيها ويمكن استخدام هذه البطاقة للدفع عبر الأنترنت وغيرها من الشبكات كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية.[3]

2-الشبكات الإلكترونية: الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك(حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[4]

بطاقة الائتمان الذكية :هي بطاقة بلاستكية تحتوي على شريحة كمبيوتر ،يمكنها تخزين قدر أكبر من المعلومات ،مقارنة بما يحتويه الشريط الممغنط الموجود في خلف البطاقة التقليدية

[1]-كافي مصطفى يوسف ،(د،ت)التجارة الإلكترونية الأردن –عمان ،دار مؤسسة وسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

[2]-أنظر ،مصطفى يوسف شافي مرجع سابق ص101

[3]-أنظر: د.الجنيهي منير محمد وممدوح (2005)النقود الإلكترونية الإسكندرية، دار الفكر الجامعية ص10

[4]-د.الجنيهي منير محمد ممدوح ،المرجع السابق ص13.

كما تعمل الشريحة ككمبيوتر مركزي لتغيير المعلومات التي تحتويها البطاقة عقب كل استخدام.[1]

4-الشيك الذكي :هو شيك مصرفي جديد مزود بشريط ممغنط، أو خلية تخزين مدمجة مسجل عليها بيانات غير مرئية مخزنة ومشفرة وتقرأ بواسطة جهاز قارئ مناسب، وبهذا يمكن التأكيد ،من مطابقة البيانات المخزنة الشفرة غير المرئية لاكتشاف أي تزوير ،أو أي تعديل غير مصرح به للشيك، وهو محل ثقة وضمان ،لأنه يعتبر أداة يمكن الوثوق به، ويمكن أن يحل محل النقود ويكون بديلا عنها ،ومثاله الشيك السياحي.[2]

5-المحفظة الإلكترونية: وهي إما أن تكون بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحه القرص في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الأنترنت.[3]

6-بطاقة ماسية :هي بطاقة تصدر لكبار العملاء وتتميز بعدم حدود ائتمانية وتعطي لحاملها نفس المزايا البطاقة الذهبية[4]

7-البطاقة الذكية: هي عبارة عن بطاقة تحتوي على معالج دقيق بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.[5]

-هذه هي صورة الأشكال النقود الإلكترونية المتعارف عليها في المجال العملي ولازال العقل البشري يبحث عن أنواع أخرى سيكشف لنا عنها.

---

[1]-أنظر :د. الوحيد ،خيرية ،حسن ،مرجع سابق ص 84.

[2]-الجنيهي، منير، محمد، ممدوح مرجع سابق ص 12.

[3]- الجنيهي، منير ،محمد، ممدوح مرجع سابق ص 13

[4]- الجنيهي، منير، محمد، ممدوح مرجع سابق ص 32.

[5]- كافي، مصطفى ،يوسف، مرجع سابق ص98.

المطلب الثالث :خصائص النقود الإلكترونية:

-بعد أن عرفنا النقود الإلكترونية وبينا أشكالها سوف نقوم في هذا الطلب ببيان خصائص هذه النقود وأهميتها في الحياة العملية.

وهذه الخصائص تنقسم إلى نوعين رئيسيين أولهما الخصائص المتعلقة باعتبارات الأمان .[1]

-الخصائص العملية: تتمتع النقود الإلكترونية بعدة خصائص أهمها :

أ-النقود الإلكترونية هي قيم مخزنة إلكترونيا: فالنقود الإلكترونية عبارة عن بيانات توضع على وسائل إلكترونية وتتخذ شكل بطاقة كلاسيكية أو توضع على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

ب-النقود الإلكترونية غير متجانسة: لأن كل مصدر هو الذي يقوم بإصدار نقود إلكترونية قد تختلف من ناحية القيمة ومن حيث نوع وعدد السلع والخدمات الحصول عليها عن طريق هذه النقود فهذه إذا ليست متجانسة أو متماثلة.

ج- النقود الإلكترونية مقبولة على نطاق واسع محليا و عالميا لدى الأفراد والشركات والتجارة والبنوك:

حيث تستخدم في أي وقت تماشيا مع خدمة الأنترنت وطبيعة التجارة الدولية واختلاف الوقت بين دول العالم.

د- يمكن أن تستخدم النقود الإلكترونية بأصغر الوحدات النقدية و ذلك لتسيير شراء السلع أو طلب الخدمات قليلة القيمة.

هـ-إن النقود الإلكترونية لا تتطلب وجود طرفا ثالثا لإظهار أو مراجعة وتأكيد عملية التبادل.

و-تتناسب مع العمليات قليلة القيمة لأنها أصلا قليلة الكلفة.

[1]-الشورة جلال عايد(2005)وسائل الدفع الإلكتروني رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان الأردن ص49.

2-الخصائص المتعلقة بالأمان:

-لتحقيق أكبر قدر من الأمان يتعين توفير عدة خصائص في النقود الإلكترونية وهي :[1]

-أن يتمكن المتعاملون بالنقود الإلكترونية بالتعامل فيها أي وقت ومهما كانت الظروف.

-أن يكون بمقدور أي طرف من أطراف العملية التحقق من هوية الطرف الآخر.

-إدخال الطمأنينة في نفوس مستخدميها ويتحقق ذلك بالتأكيد من صلاحية النقود وأنها لم تستخدم من قبل غير أصحابها الشرعيين .

-تحقيق وسائل الأمان اللازمة عند استخدامها بحيث يصبح من صعب على القراصنة اختراقها فبذلك يتحقق الأمان وهذه الوسائل هي وجود رقم سري لا يعرفه غير مالك البطاقة وأيضا اختصاص شخص معين بإعطاء الأرقام السرية للعملاء وغيرها من الوسائل التي توفر الأمان .

[1]-الشورة جلال عايد مرجع سابق ص 51.

المبحث الثاني :المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية

المطلب الأول :مخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية

يعد البعد الأمني أحد أهم الموضوعات التي تقلق العاملين في القطاع المصرفي والنقدي، وتمثل النقود الإلكترونية إحدى الطواهر التي تزيد من حجم المخاطر الأمنية وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الإلكترونية لإحداث مخاطر أمنية إلا أن النقود الإلكترونية تتمتع بقدرة أكبر على خلق تلك المخاطر، والجدير بالذكر أن المخاطر الأمنية لا تتعلق بالمستهلك فقط، وإنما قد تمتد أيضا إلى التاجر وإلى مصدر هذه النقود ،فقد تتعرض البطاقات الإلكترونية المملوكة للمستهلك أو التاجر إلى السرقة أو التزييف أو يتم معاملتها بإعتبارها نقودا إلكترونية أصلية ،وقد يتم التزوير عن طريق تعديل البيانات المخزنة على البطاقات الإلكترونية أو على البرمجيات أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي، فقد يحدث الخرق الأمني إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي، وأما نتيجة لعمل غير عمدي.

وانطلاقا مما سبق فإنه من المهم التأكد من الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواءا بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للتاجر وسواء كان ذلك متعلقا بالنقود الإلكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستكية أو التي يتم التعامل بها عبر الأنترنت.[1]

المطلب الثاني :المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية

تنتج عن المعاملات المصرفية الإلكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك ولقد ساهمت الخدمات الإلكترونية في تسهيل عمليات غسيل الأموال ، وهي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة معتمدة لإدخال الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير [2]

المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي .

---

[1]–نورا صباح عزيز الجزروي، اثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق ،جامعة الشرق الأوسط ،2011،مذكرة منشورة .

[2]–نوال بن عمارة ،وسائل الدفع الإلكترونية (الآفاق والتحديات)كلية الحقوق والعلوم ورقلة .

ونظرا لما توفره الخدمات الإلكترونية من سرية ،إذا أنه مجرد أن يفتح العميل حساب يصبح من المستحيل على البنوك أن تعرف ما إذا كان صاحب الحساب الإسمي يقوم بمعاملاته أم لا ،ولمكافحة هذه الجريمة أخذت العديد من الاحتياطات ،كالتحقق من هوية العميل وعنوانه قبل فتح الحساب ورصد المعاملات التي تتم عن طريق الاتصال المباشر وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من اليقظة.[1]

المطلب الثالث: مخاطر النقود الإلكترونية والسرية والخصوصية

لان الممارسات الصحيحة للتعامل بالنقود الإلكترونية تقتضي القدرة علة التأكد من أن الصفقات المتبادلة والتي تبرم بواسطة استخدام النقود الإلكترونية تتم فقط بين الأطراف المعينة و أن عملية التبادل تنصب على تلك السلع والخدمات المصرح بها فقط. ومع ذلك يبقى هناك تخوف من قبل المستهلكين وذلك من جراء إمكانية استخدام المعلومات والبيانات المتعلقة بإبرام الصفقات دون ترخيص أو إذن مسبق .وسوف تتضاعف هذه المخاوف مع ازدياد المطرد في استخدام النقود الإلكترونية في إبرام الصفقات التجارية .إن المحافظة على سرية البيانات المالية الخاصة بجميع الأطراف المتعاملين بالنقود الإلكترونية التي تعد من أهم القضايا الشائكة المصاحبة للنمو المتزايد والانتشار الكبير المتوقع للنقود الإلكترونية ،كما هو الحال بالنسبة للمحافظة على سرية الحسابات البنكية للعملاء والتي يحرم بمقتضاه إطلاع أي شخص على أحد الحسابات البنكية.

وفي الواقع إن سرية التعاملات التي تبرم بواسطة النقود الإلكترونية يجب المحافظة عليها من تعدي الآخرين سواء كانوا أفراد أو جهات حكومية ،وفي تلك الحالة سوف تبرز مشكلة [2]

خطيرة ألا وهي التناقض بين ضرورة المحافظة على سرية المعاملات من جهة باعتبارها حقا من حقوق الأفراد ،وحق الدولة في استخدام كافة الوسائل المتاحة للقضاء على الجريمة على

[1]–نوال بن عمرة ،مرجع سابق ص16.

[2]–نورا صباح عزيز الجزراوي ،مرجع سابق ص33.

سبيل المثال قد يتعين على الدولة مراقبة شبكات الاتصال المختلفة بهدف حيلولة دون وقوع جريمة غسيل الأموال أو التهرب الضريبي عبر استخدام النقود الإلكترونية سيكون من الصعب في هذه الحالات المواءمة بين المحافظة على سرية وخصوصية معاملات الأفراد من جهة وضرورة مواجهة الجريمة من جهة أخرى.[1]

[1]– نورا صباح عزيز الجزراوي ،مرجع سابق ص33

خلاصة :

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى بروز ظاهرة التجارة الإلكترونية التي فرضت على البنوك تقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الأنترنت وظهور ما يسمى بالنقود الإلكترونية والتي أخذت عدة نماذج .

فقد كان لذلك أهمية اقتصادية بالغة ولكنه في نفس الوقت كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية.

الفصل الثاني: أساسيات السياسة النقدية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

المطلب الثاني : السياسة النقدية في ظل الفكر الاقتصادي

المطلب الثالث : استراتيجية السياسة النقدية

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية

المطلب الأول : أهداف أولية للسياسة النقدية

المطلب الثاني : أهداف وسطية للسياسة النقدية

المطلب الثالث : أهداف نهائية للسياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المطلب الأول : أدوات مباشرة للسياسة النقدية

المطلب الثاني : أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية

المطلب الثالث : أدوات أخرى للسياسة النقدية

خلاصة

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الفصل الأول عن النقود الإلكترونية مفهومها وأشكالها و أهم خصائصها ومخاطرها الأمنية والقومية لها .وفي هذا الفصل سنتناول كل ما يتعلق بالسياسة بالنقدية من الناحية النظرية .حيث بدأنا بتعريف السياسة النقدية. كما قمنا بدراسة السياسة النقدية في ظل نظم الاقتصادية وأهم استراجياتها وهذا في مبحثا الأول ،أما في المبحث تطرقنا لأهم الأهداف السياسة النقدية إبتداءا من الأهداف الأولية ثم الوسطية وأخيرا الأهداف النهائية ، كما تطرقنا إلى أدوات المباشرة والغير المباشرة وأدوات أخرى للسياسة النقدية وهذا في مبحثا الثالث والأخير.

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول : :مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية إلا أن جميعها يتفق على أن السياسة النقدية عبارة عن أداة من الأدوات المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،ويمكن أن نذكر لها مجموعة من التعاريف وهي:

-**التعريف الأول:** السياسة النقدية هي كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

-**التعريف الثاني** :حبة أو هي تلك الأداة التي يستخدمها البنك المركزي في تأثر على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية.

-**التعريف الثالث** :يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان ،وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة .

-**التعريف الرابع** :السياسة النقدية هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها النقود سواء السياسة النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور كمية ونمو تكلفة النقود سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة.

-**التعريف الخامس:** المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة والاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

-حيث أنه يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة الذكر بأن السياسة النقدية تعبر عن مجموعة الإجراءات التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود، فيمكنها إحداث توسيع نقدي في أوقات الكساد بتخفيض معدل الفائدة تنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي ،والعكس

غي حالة التضخم حيث تلتزم الحكومة سياسة نقدية تقشفية ،فيقل العرض النقدي ويرتفع معدل الفائدة ليقل بذلك الاستثمار ومنه الطلب

الكلي وبذلك تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة "سياسة مالية، سياسة الميزانية، سياسة الأجور ،سياسة سعر الصرف."[1]

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل الفكر الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة النقدية ،حيث أننا نجد الدراسة الاقتصادية أولت اهتمام كبير لهذه السياسة، فقد ظهر هذا الاهتمام عند كل من كينز وفريدمان والكلاسيك

1-السياسة النقدية من منظور كينز:

لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وتتحدد في السوق النقدي على أساس تفاعل العوامل النقدية وهي عرض النقود والطلب عليها ،وأبدى ملاحظات أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار إذا كانت قدرات الإنتاج غير مستعملة كاملة حيث أنه جاء ليقلل من فعالية السياسة النقدية مقدما عليها فعالية السياسة المالية في الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي ،وناقش حالات عديدة مثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة ،ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة لإثبات فعالية السياسة المالية من عدمها.[2]

[1]-خباية عبد الله ...الاقتصاد المصرفي ،دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2013،ص295.

[2]-صحراوي : بلحارث، سعدودي، مذكرة تخرج نهاية الدراسة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ،البليدة ،دفعة 2005 ص62.

السياسة النقدية في النظريات الحديثة:

يعتبر التحليل النقدي خاصة عند الأمريكي مبلتون فريدمان أن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية السبب المباشر فيه هو نمو غير عادي وسريع للكتلة النقدية مقارنة مع حجم الإنتاج مستنفذا التدخلات النقدية للدولة [1]،كما يرى فريدمان أن السياسة النقدية أقوى فعالية من الساسة المالية فقد انتقد فريدمان كينز ونظريته الضيقة عندما ركز على سعر الفائدة والاستثمار كآلية لانتقال أثر النقود وركز النقديون على السياسة النقدية ذات الأثر القوي على الدخل ،وأن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الاتفاق ويزداد الدخل بذلك .

السياسة النقدية عند الكلاسيك:

السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد لا تقوم بإحداث أي تغيير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المفاجئ أي غير متوقع من طرف الأعوان يسمح بنقص مؤقت لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي فإعلان السلطات النقدية مثلا إضافة نقود إلى الاقتصاد فالأعوان يتعرفون أيضا على هذه الإضافة وعليه فستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وكذا الأجور بحيث ينتج التضخم المتوقع.

المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية حيث يتبن استراتيجية ابتداء من باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية تعرف الهدف الأولي، فالوسيط، إلى الهدف النهائي ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف المنشود ،وإلا اعتبرت الاستراتيجية غير كاملة وهذا ما سوف نعرفه في هذا المبحث.

[1] –بدري العيساوي ،مذكرة تخرج نهاية الدراسة، دراسة نقدية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحديثة، دفعة 2004،ص04.

1-الاستراتجيات السابقة للسياسة النقدية:

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته ، ومازال يعاني منها إلى يومنا هذا حيث أن هذه الاستراتيجيات تشمل كل من الأهداف الأولية و وسيطية مع أدوات متناسية لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية ،يمكن رقابتها بمؤشرات وتصحيح انحرافاتها ،حيث لم تعرف الاستراتيجية الكاملة إلا في الستينات من القرن 20، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة نذكر منها:[1]

أولا: نظرية القرض التجاري:

كانت تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري ،وهو اتجاه تقليدي في سياسة الاقتراض المصرفي بمقتضى بأن تقتصر البنوك التجارية ،على تقديم القروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة والسندات ،والتي لها خاصية النصفية الذاتية وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها للمستهلك، ثم نستخدم حصيلة البيع في شديد القرض وفوائده.[2]

ثانيا: مبدأ الاحتياطات الحرة:

تعرف الاحتياطات الحرة على أنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة وافتراضاتها من البنك المركزي ،وتكون موجهة إذا كانت الاحتياجات الفائضة أكبر من الافتراضات من البنك المركزي.

حيث تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية من خلال الخمسينات وبداية الستينات ولكنه لم يؤدي دوره كما يجب لأنه لم يكن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما ومن بينها:

[1]-باري سيجيل، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ للنشر رياض 1988،ص300

[2]-مدحة صادق ،أدوات وتقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة2001،ص257.

-أنها لك يكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطية وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلبا على نمو النقود.

-لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأول، لأن العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي وهذا يعني إن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات نجعله عديم الفعالية مثل: المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير سليمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم والعملة المتداولة ،كما أن مبدأ الاحتياطات الحرة بعيد نسبيا عن أهداف السياسية النقدية[1]

وبالتالي فان هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل اقتصاديين مثل: فريدمان ، سميث، برونز وآخرون وعليه لا يمكن بناء استراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

ثالثا: أسعار الفائدة

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط ،وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات والستينات هو التأثير على هذا الهدف (أسعار الفائدة) غما بالارتفاع أو الانخفاض ،وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي :

-تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان.

-تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية واسعة ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة ذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع ليتلاءم مع الطلب ولا تعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه نجري السياسة النقدية حيث أننا لا يمكن أن نلاحظ التغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

[1]-باري سيجل، مرجع سابق ص307.

ففي حالة التضخم نجد سعر الفائدة الحقيقي يكون منخفضا، والإسمي مرتفعا ولا نعرف هل السكر الاسمي سيؤدي إلى سعر حقيقي أعلى ومناسب ولكن لأسعار الفائدة والحقيقية أو الضمنية يمكن ملاحظتها والأسعار الوحيدة التي تختير داخل الاقتصاد ونوضح على أساسها النماذج هي الاسمية ،وهي نموذج فريدمان نجد الأسعار الاسمية لا تأثير لها على الأسعار الحقيقية ..فإذا سعر توقع المفترضون معدلا عاليا من التضخم عن المفرضين، فإن سعر الفائدة الاسمي يمثل سعر فائدة حقيقي منخفض للمفترضين لا للمفرضين ،وهذا ما يشجع الافتراض للإنفاق.[1]

-استراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية :

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة ،بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين التغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي وبفحص السجل التاريخي حيث خلص فريدمان وشوارتز إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي ،وهما يجزمان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغيير في الأسعار وان التغيير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدل نمو كل من الأسعار والناتج.[2]

-وهكذا بدأ التوجه في استراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو استخدام مجاميع الاحتياطي بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط ،حيث كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو

[1]-يوسف كمال ،السياسة النقدية المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ،مصر 1996،ص28

[2] -مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي ،ترجمة محمد إبراهيم منصور ،دار المريخ للنشر الرياض 1988،ص551.

المجاميع النقدية ،وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

-يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية ،كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط لان انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا للزيادة.

افتراضات البنوك كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات ،ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي احتياطي ،وبالتالي عرض النقود في زيادة الاستراتيجية أيضا لم تكن ناجعة بالكامل ،فقط استطاعت أو نقصان متناسية بنفس المعدل المقدر لها كهدف.

شكل(1):استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

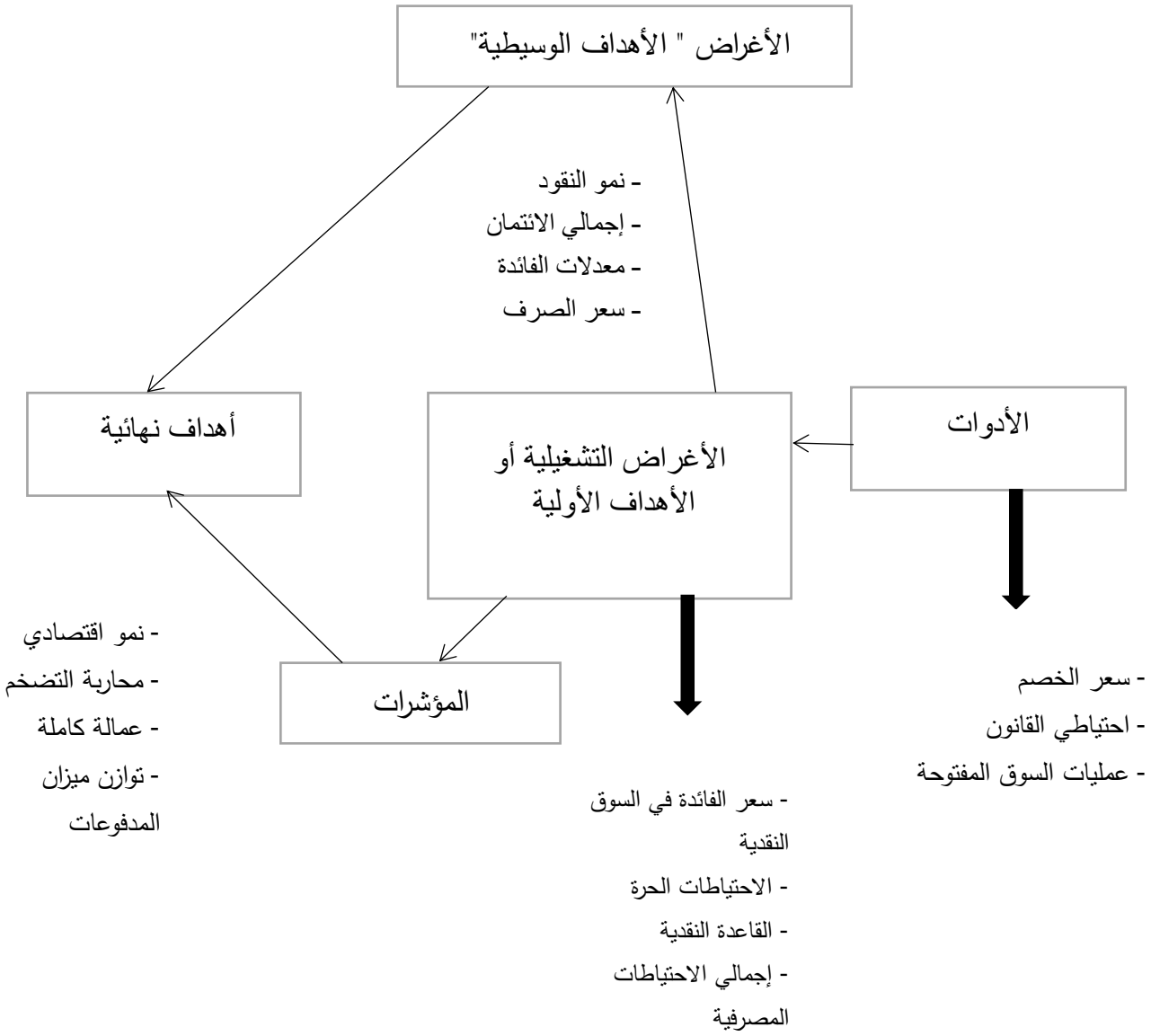

المصدر : علي توفيق الصدق وآخرون ،السياسات النقدية في الدول العربية ،صندوق النقد العربي للتربية دار الثقافة والفنون القاهرة.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية:

اتفق العديد من الاقتصاديين على وجوب إتباع استراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة أهمها في تحقيق استقرار إسعار والبطالة المنخفضة وغيرها من الأهداف التي تعتبر أهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بإصابة الأهداف الأولية التي تؤثر هذه الأخيرة على الأهداف الوسطية والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية.

المطلب 1: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

الأهداف الأولية هي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسطية ويمكن أن نحصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

1-التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات ،كتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة الفروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه لآلية سعر الخصم.

2-التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشي بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القوى الشرائية تتميز بنوع من الاستقرارية لتحقيق رضا الأطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد.[1]

3-السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عال من التشغيل في اطار الاقتصاد الوطني .

4-مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في اطار الاقتصاد الوطني ونقصد بالظواهر التضخمية كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار.

[1]-خبابة عبد الله ،مرجع سابق ص298.

المطلب الثاني :الأهداف الوسيطية

سميت بهذا الاسم لان البنك المركزي تستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف حيث أن هذه الأخيرة ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية وتمتاز الأهداف الوسيطية بـ:[1]

-أن تكون سهلة التقسيم والقياس .

-أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسية النقدية

-أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.

-أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة. بحيث يمكن أن تؤثر أ منها عليها بسرعة .

ومن بين هذه الأهداف الوسيطية التي تمارسها السلطة النقدية نجد: أسعار الفائدة ،المجمعات النقدية والفرض، وسعر الصرف.[2]

1/الأهداف الكمية :وتنقسم إلى هدفين هما:

أ- مجاميع الكتلة النقدية:

ويقصد بها عرض النقود ويرمز لها بالرمز M ولها عدة أنواع:[3]

M1 ليعبر عن: النقود المتداولة خارج البنوك+الودائع الجارية تحت الطلب

M2 ليعبر عن :M1 +الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى

M3 يعبر عن:M2 +الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، أي ما تعرف بسيولة المحلية.

حيث ترتبط كل من M1 و M2،M3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف للنقود حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية، وخلال الثمانينات

[1]-علي توفيق معبد علي الخارجي، نبيل عبد الوهاب لطبقة، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي،العدد2،أبو ظبي1996ص39.

[2]-فريدة بخراز بعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديون المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2000ص263.

[3]-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ،على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النبيل العربية ط1،القاهرة ،2003،ص94.

أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3

ب-القروض:

ولها عدة أنواع، حيث أننا نجد هناك القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في كلا القطاعين سواء أكان عاما أو خاصا، والقرض الداخلي الشامل الذي يشمل بدوره مختلف التمويلات الداخلية :القروض البنكية و غير البنكية للمقيمين "أما القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد "قرض داخلي الشامل وتمويل خارجي، وهذه الديون لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.

2-سعر الفائدة:

حيث أعطى المفهوم الكنزي والذي كان مهيمنا "حتى مطلع السبعينات لسعر الفائدة دورا جد هام في تحقيق هدف النمو، فحسب هذا المفهوم فإن السياسة التوسيعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقة ومن ثم انخفاض تكلفة راس المال ،وهوما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج ، والعكس صحيح في خالة اتباع سياسة نقدية انكماشية .

حيث لم يعد سعر الفائدة كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية الداخلية في تلك الفترة ،ومع ذلك فقد احتفظ سعر الفائدة بمكانة تعتبر عند تنفيذ السياسة النقدية حيث يستعمل كوسيلة وكهدف وسيطي في آن واحد، يستعمل كهدف وسيطي انه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي حيث الاستثمارات ،الافتراضات، والأصول المالية التي تعتمد على سعر الفائدة ،ويستعمل كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف.

3-سعر الصرف:

يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديدة لمعالجة مختلف الاختلالات في موازين المدفوعات ،وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فإن

هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث ان ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ،ثم تناقض الفائض في ميزان مدفوعات تدريجيا ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجزها في معاملاتها الخارجية فان الالية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس ،حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة ،وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشي هذا العجز تدريجيا .

وعلية فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الحرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث :أهداف نهائية

حيث تهدف السياسة النقدية إلى الإقامة والحفاظ على الأوضاع النقدية و الائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم، وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يمتاز بعمالة عالية ومعد نمو جيد ويمكن المحافظة عليه باستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة.

حيث يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في النقاط الآتية:

-تحقيق التوازن الاقتصادي

-العمل على رفع مستوى العمالة

-استقرار الأسعار

-تحقيق مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن

-الزيادة في حجم الإنتاج

-المحافظة على قيمة العملة الوطنية

-العمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتطوره.

فمن خلال الأهداف السابقة اتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بان يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه –فمثلا يعد أن يقرر هذا الأخير أهدافه بالنسبة لمستوى الأسعار فإن يختار مجموعة من المتغيرات النقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة والتي لها أثر مباشر على البطالة ومستوى الأسعار ،فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار متغيرات أخرى أي الأهداف الأولية مثل :الاحتياطات الكلية "الاحتياطات غير المفترضة [1]القاعدة النقدية[2] أو أسعار الفائدة وهي عبارة عن متغيرات تسديد الاستجابة لأدوات السياسة النقدية[3].فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطية والأولية يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسة تسير في الطريق الصحيح أم لا.

[1]–علي توفيق ،محمد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة ،مرجع سابق ص29.

[2]–هي الاحتياطات الكلية المطروح منها الاحتياطات المفترضة وهذه الأخيرة عبارة عن كمية القروض المخصومة.

[3]– احمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية والأشواق المالية مكنية الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001ص247.

-المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات من خلال تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهدافها التي سبق ذكرانها في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة وهذا ما سنتطرق إليه:

المطلب الأول :الأدوات الغير المباشرة

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان "القروض" في إطار اقتصاد ما يهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال "القروض" والتأثير على مستوى السيولة البنكية ،من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالا ويتعلق الأمر في هذه الحالة ككل من معدل الخصم والسوق المفتوحة.[1]

1-سياسة إعادة الخصم:

يعرف سعر إلى الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق والأذونات الحكومية للبنوك التجارية ،أو هو ذلك سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها .[2]

وتعتبر هذه السياسة من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك التجارية ،فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحالي .[3]

-حيث لا يتم تحديد سعر إعادة الخصم بناءا على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل بتحديد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان

[1]-خباية عبد الله مرجع سابق ص299.

[2]-رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان 2000 ص153.

[3]-هيثم الزعيبي ،حسن أبو الزيت أسس ومبتدئ الاقتصاد الكلي دار الفكر عمان 2000،ص193.

أثر سياسة سعر الخصم: كما سبق ذكرنا سابقا فإن تحديد سعر الخصم يكون من البنك المركزي حيث بفضله يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ،حيث بحيث عندما يريد هذا الأخير أن يؤثر على حجم الائتمان فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان وبالعكس أي أن تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان.

حيث إذا كان الاقتصاد في حالة ركود أو وجود مؤشرات من إمكانية حدوثه فان البنك المركزي يتبع سياسة توسيعية من أجل العمل على إنعاش الاقتصاد أو منع حدوث هذا الركود ،وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أو تخفيضه لتكلفة الائتمان ،مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي ،الأمر الذي أدى إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من أجل إقراضها للأفراد ،حيث أن أي تخفيض لسعر الخصم يؤدي بدوره إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للأفراد في هذه الحالة يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

-أما في حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصومة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقد وهذا ما يؤدي على تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخيم أي إتباع سياسة انكماشية"[1]

ب-فعالية سياسة سعر الخصم:

فعالية هذه السياسة لا تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات التمويلية أو حصولها على قروض أجنبية مثلا، فإن الرفع من سعر الخصم يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان وهذا راجع لزيادة في عرض النقود.

[1]-هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع ص 192-193.

-فالرفع من سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكنه أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنك التجاري مادام أن أصحاب هذه المشروعات مستعدة للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة ،يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع.

حتى في الفترات التي تشهد انكماشا، والتي يخفض فيها البنك المركزي من سعر الخصم من أجل التوسع في منح القروض فإنه يمكن أن لا ينجح في ذلك إذا رأى أصحاب المشاريع أن طلب السيولة لا يعود عليهم بعائد كبير.

وعليه يتوقف نجاح هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان على عوامل كثيرة نذكر منها:

-مدى اتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم .

-مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية[1]

-مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين والتي ترتبط بأوجه الأنشطة الاقتصادية.[2]

وبهذا يمكن اعتبار سياسة سعر الخصم وسيلة للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم القروض واتجاهات السوق النقدية ورغم هذا يمكن أن نعتبرها أيضا أداة ذات فعالية ضعيفة ،فعندما تكون تغيرات سعر الخصم ضئيلة وبالتالي يكون تأثيرها على قروض البنوك ضعيف أو منعدم عندما لا تكون البنوك التجارية في حاجة إلى الافتراض أي توفير الأموال لديها.

[1]-كامل البكري وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000،ص210.

[2]-صبحي نادرس فريحة، النقود والبنوك ،دار النهضة العربية، بيروت 1984،ص163.

2-سياسة السوق المفتوحة:

ويقصد بها دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية ،حيث يقوم هذا الأخير بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.[1]

وتعتبر هذه السياسة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق حالية منظورة للغاية التي تعمل على نطاق واسع والتي بدورها نقوم بتنشيط عمليات طرح وشراء الأوراق المالية ومن ثمة الحالة الاقتصادية للدولة .

ب- فعالية عمليات السوق المفتوحة :

إن فعالية ونجاح هذه السياسة تتحقق بتلاقي إرادتي البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات من جهة أخرى، إذ أن توجه البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صداء لدى المستثمرين حتى في حالة إتباع التجارية سياسة إقراض سهلة.

-ومن هذا يمكن القول بان إدارة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل ان ذلك يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملا وتتوفر فيه كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية والتي تداولها في السوق.[2]

أ-أثر السياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان ،وتظهر أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وعلى سعر الفائدة في السوق.

[1]-نعمة الله نجيب ابراهيم أسس علم الاقتصاد مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000ص444.

[2]-ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2002،ص268.

-كمية الاحتياطي المصرفي:

هي قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، مقابل شيك مسحوب عليه يحصل عليه سواء كان البائع فردا أو مؤسسة حيث يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وذلك لان البائع سوف يودع هذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه ،فتزداد الودائع بمقدار الشيك وتزداد الشيكات تحت التحصيل التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي وبالتالي زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري.[1]

-حجم الائتمان وسعر الفائدة

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على حجم الائتمان التوسع والانكماش عن طريق التأثير على عرض النقود ،ففي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي بتنفيذ حجم الائتمان وامتصاص جزء من النقود المتداولة حيث أنه ينزل بائعا للأوراق المالية والسندات فتنخفض أسعارها مما يؤدي بالبنوك لشراء هذه السندات وتتحول إلى سيولة نقدية نشطة مما يؤدي إلى تضييف إمكانية الائتمان المصرفي ،أما في حالة الانكماش ينزل البنك المركزي مشتريا لهذه الأوراق والسندات فترتفع أسعارها مما يغري الأفراد والبنوك لبيع ما بحوزتهم من السندات فتزداد السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى تزايد إمكانية الائتمان المصرفي.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة

بالإضافة إلى الأوراق التي سبق وذكرناها للسياسة النقدية فان هناك أدوات مباشرة لها وتتمثل في :

1-سياسة تأطير القروض:

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز [2]

[1]-محمد مروان السمان وأخرون :مرجع سابق ص 261.

[2]-خباية عبد الله ،مرجع سابق ،ص305.

ففي الاتجاهات التضخمية نضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيريه إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل مستوي لتزايد الفروض ،وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية ،وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا.

2-السياسة الانتقائية للفروض:

نستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية

لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر من مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي لهذه السياسة هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :[1]

-إفراز معدل خصم مفضل.-إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية -إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.

3- سياسة الاحتياط الإجباري:

تعتبر من أحدث التقنيات المستعملة لمراقبة سيولة البنك وأثرها فعالية ويتعلق الامر بقرار من البنك المركزي وأجهزة الإسراف البنكي ،يقتضي إجبار البنوك التجارية على ترك قسط من ودائعهم في حساب دائم لدى البنك المركزي[2]

[1]-فتح الله ولعلو ،الاقتصاد السياسي دار الحداثة،بيروت،1987،ص 421.

[2]-خباية عبد الله ،مرجع سابق ص 305.

حيث في حالة تضخم يقوم البنك المركزي برفع مستوى معدل الاحتياطات الإجبارية الشيء الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتحقيق نسبة السيولة أما في حالة الكساد والانكماش حيث تقل الأموال وتتوقف حركية النشاط الاقتصادي حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية ،لتزيد نسبة السيولة النقدية وتتمكن البنوك من الزيادة في قروضها إلى المشرعات وتنتعش حركة النشاط الاقتصادي.

-أثر سياسة الاحتياط الإجباري:

تستخدم البنك المركزي هذه التقنية في حالتين :[1]

-يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالة الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز على مقدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها إلى المشروعات وتنتعش حركة النشاط الاقتصادي.

-أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي حدوث انكماش في الاقتصاد.

-تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

3- وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية التي لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في خالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد .[2]

[1]-هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق ص195.

[2]-عبد المنعم مبارك ،نعمة الله نجيب ،محمود يونس، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية ،الاسكندرية،1999ص217.

-المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

للسياسة النقدية أدوات أخرى نذكر منها:

1-الإقناع الأدبي: فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه [1]

حيث تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك يدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة.

2- الإيداع المسبق للاستيراد:

حيث تقوم هذه السياسة بفرض مبلغ لازم لتسديد ثمن وإرادتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة عبى المستوردين لأنهم في غالب الأحيان هم قادرين عن تجديد أموالهم الخاصة، حيث أنهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي ،فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد وعلى تكلفة الواردان.

3-الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة ،لحصول كل فرد على السلع التي يرعم فيها ،لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أوما يسمى بالائتمان الاستهلاكي حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة ،والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، ففي حالة الانتعاش فإن البنك المركزي يقوم برفع النسبة أو بتحضير مدة التقسيط، أي تقييد الائتمان وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم تسيير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط.[2]

[1]-ضياء مجيد الموسوي ،الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر ،1993،ص40.

[2]-ضياء مجيد الموسوي ،الإصلاح النقدي، مرجع سابق،ص40.

الخلاصة :

وكخلاصة لما سبق ذكره إن الحديث على السياسة النقدية كان وما يزال يؤدي إلى نقاش حاد حول مدى فعالية هذه السياسة بالمقارنة إلى سياسات أخرى وخاصة التي تتبعها الحكومات الرأسمالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كانت البنوك المركزية تستعمل تقنيات السوق المفتوح ،وتغيرات معدل الخصم للتحكم في السيولة النقدية وفي تطور الأسعار والحركة الاقتصادية.

نعتبر أن استمرار الظواهر التضخمية في اقتصاد البلدان الرأسمالية أدى إلى ظهور اتجاهات تنادي بإعطاء الأولوية من جديد للسياسة النقدية وبضرورة مراقبة معدل تزايد الكتلة النقدية بزعامة الاقتصاد الأمريكي مبلتون وفريدمان .

الفصل الثالث

تمهيد

المبحث الأول : ماهية الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الثاني : نشأة البنك المركزي الجزائري

المطلب الثالث : البنوك التجارية

المبحث الثاني : الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإلكترونية وأهم مميزاتها

المطلب الثاني : واقع الصيفة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الثالث: آثار تطبيق الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري

خلاصة

تمهيد :

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية ، فباشرت بإنشاء البنك المركزي سنة 1963 والدينار الجزائري عام 1964، ولهذا من الملائم التطرق إلى لمحة تاريخية عن نشأة بنك الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما سوف نعرفه في هذا الفصل .

المبحث الأول : ماهية الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1986

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1963/01/01 ، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 1962/12/13 [1]

حيث تم تنصيب هذا البنك كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأنه عملية مع الخواص إلا في حالة الاستثناء التي تقضتيها المصلحة الوطنية .

ففي الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم وأداء النظام البنكي الجزائري ، ويتمثل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية أو اولويتها وذلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها ومن بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها

المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990

حيث أظهرت التغيرات التي أدخلت علي النظام المالي الجزائري خلال السبعينيات وبداية الثمانينات محدوديتها ، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره سجلت سنة 1986[2] الشروع في بلورة في النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات ، واتخاذ جميع التدابير ضرورية لقد استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية حيث كلف البنك المركزي

[1] محمود حميدان، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية 1996ص 104

[2] محمود حمدان، مرجع نفسه، ص 106

الجزائري في هذا الاطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف اعادة الخصم مفتوحة لمؤسسات القرض .

حيث جاء قانون 88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومتلفة بتسيير الخدمات العمومة فقد شكلت المصادقة على القانونين 88-1 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية ، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي. وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في اطار الاقتصاد المخطط غير ملائم وجاء قانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من والى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية .

مرحلة ما بعد سنة 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والفرض استقلالية نسبة للبنك المركزي ، ويعرف قانون النقد والقرض [1] بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية.[2]

حيث يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية، ونعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة ، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 في 11 جانفي 1988.

يتضمن البنك المركزي محافظا ويساعده ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض، ومراقبون يتولون شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي، بعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ص 200-201)

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سابق ص 199

ست سنوات وبعين نوابه بنفس الطريقة لمدة خمس سنوات، ولا يمكن إحالتهم من وظائفهم الا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح .

أما مجلس النقد والقرض فهو يضم كل من المحافظ ونوابه الثلاث وثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية .

ويتمثل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة، كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تخفيف المهام المنوطة بالبنك المركزي .

حيث يتمتع مجلس النقد والقرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأنه سلطة نقدية كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية والتوزيع وتوزيع أخطاء السيولة والملاءة وهو ما يعكس الاهتمام سير وأمن النظام المالي، كما يستلزم على اللجنة المصرفية ان تكون حاضرة وان نمارس العملية الوقائية ، ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في بن احد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة ومراقبة التسيير خاصة وأن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره ، وعلى كل حال فإن اللجنة المصرفية نراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار .

طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري:

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي نمارس بها العمليات البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسجيل العمليات المصرفية.

المطلب الثاني : نشأة البنك المركزي الجزائري

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس المال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة والمدبر العام، وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد ، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل المصارف وع الدولة الممثلة بالخزينة العامة [1]

المطلب الثالث : البنوك التجارية

تعريف البنوك التجارية ومهامها :

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي نمارس عملية الائتمان ، إذ يحصل البنك التجاري على أمول العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الأجل ، كما يقدم لهم القروض ، ونعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة نقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر [2]

مهام البنوك التجارية:

مهمة البنوك التجارية العمومية.

مهمة مراقبة التبادلات

مهمة أساسية تمثل في عملية الائتمان

حيث يوجد في الجزائر أربعة بنوك تجارية هي :

البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الشعبي الجزائري C.P.A

البنك الخارجي الجزائري BEA

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

[1] مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية الجزائر، ص178

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2000، ص 69 "

نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري: تأسس بالمرسوم

تأسس بالمرسوم الصادر في 1999/06/13 ويمكن حصر اهم وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندة
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982، حيث اسس البنك الفلاحي للتنمية
- يقوم بتمويل التجارة الفلاحية بالإضافة إلى المساهمة في راس مال عدد البنوك التجارية

3- نشأة ومهام القرض الشعبي الوطني الجزائري c.p.a :

انشا بأمر رقم 67/75/ المؤرخ في 1967/05/14 نتيجة دمج مجموعة من الشروط ومن بين الوظائف التي يقوم بها نذكر ما يلي:

- يقوم بمنح القروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه
- يقدم قروضا وسلفيات لقاء السندات العامة إلى الإدارات المحلية وتحويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية
- يقوم بعملية البناء والتسيير من خلال قروض متوسطة وطويلة الاجل

نشأة ومهام البنك الجزائري الخارجي B.E.A

تأسس بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 1967/10/11 فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه بناءا لقرار تأميم القطاع البنكي حيث انه يعمل وفقا للقانون التجاري ففي الاطار الداخلي يقوم بما يلي

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى فيميدان المحروقات
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف والتسبيقات المباشرة أو غير المباشرة وتشمل القروض بالتوزع والكفالات
- يمنح القروض الاستثمارية متوسطة الاجل
- أما في الاطار الخارجي فيقوم بما يلي:

- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد والتصدير
- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية

ـ نشأة ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30 وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري ويقوم بالوظائف التالية:

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات
- منح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير
- منح القروض المتوسطة والقصيرة الاجل إلى القطاع الخاص

ـــــ البنوك المختلطة والبنوك الخاصة

1- البنك التجاري المختلط البركة:

بنك البركة انشئ في 1990/12/06 مع مشاركة البركة الدولية الة مقرها في جدة المملكة العربية السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية .B.A.D.R وقد كان راس مال البنك المسجل 47 % من طرق البركة و 51% من طرق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وحسب القوانين بنك البركة له كنشاط أساسي تحقيق جميع العمليات البنكية حسب ما تدله الشريعة الاسلامية

2- البنك المختلط افشور:

انشئ هذا البنك في 1988/06/19 اشتراك بين البنك اليبي الخارجي 50% و اربع بنوك خارجية عمومية 50% من راس مال البنك الوطني الجزائري B.N.A والقرض الشعبي الجزائري .C.P.A وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.B.A.P.R

3- شركة البنك الجزائري

والتي اخذت اعتمادها القانوني في 1999/10/28 وبدأت في النشاط الفعلي في 1995/11/01 براس مال قدره 10000000 دج، وهي تقوم بأدوار مختلفة حيث انها تغطي المؤسسات المتوسطة بالقروض الطويلة الأجل مستقبلا، ولها خمس مقرات ب التراب

الوطني حاسي مسعود، حيدرة، زرالدة، جيجل، الجزائر الوسطى، وهي تسعى إلى فتح مقرات جديدة وفرع أخر

4- بنك الأعمال الخاصة:

أنشئ هذا لبنك في 1995/05/07 بمساعدة منظمة رأسمال الخاصة الوطنية الأجنبية وكنشاط أساسي له فهو يجمع الادخار، تمويل الاتفاق الدولي، مساندة وتقديم النصائح للمشاركين في الأعمال المنجزة أو قيد الإنجاز إضافة إلى بنوك أخرى

5- البنك الجزائري الدولي .S.P.A

أسس نظرا للترخيص رقم 1998/07/22 ومقره الاجتماعي كائن في الجزائر العاصمة تحت رأسمال اجتماعي قدره 1000000 دج، حيث يقوم بكل العمليات البنكية

6- بنك الخليفة :

اسس نظرا للترخيص رقم 02/98 المؤرخ في 1998/03/25 تحت راس مال اجتماعي يقدر 500.000.000 دج .

7- البنك العربي المشترك:

أسس نظرا للترخيص رقم 9/98 المؤرخ في 1998/09/29 تحت راس مال اجتماعي يقدر ب 1.183.200.00 دج

المبحث الثاني : الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول : تعريف الصيرفة الإلكترونية وأهم مميزاتها

1- تعريف الصيرفية الإلكترونية:

ت1- هي مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية الحديثة في العالم المتقدم والتي أدخلت في النظام المصرفي من اجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام [1]

ت2- يقصد بالصيرفة الإلكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو التعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من اهم أعمال المصاريف [2]

ت3- يعرف بنك التسوية الدولية الصرفية الإلكترونية أنها تقديم خدمة الإنتاج المصرفي عن بعد أو عن طريق الخط أو من خلال قنوات الإلكترونية سواء للمقيمين أو غير المقيمين داخل البلد وخارجه

2- أهم مميزات الصيرفية الإلكترونية :

أ- هي خدمة تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين اطراف الخدمة المصرفية

ب- هي خدمات عبر الحدود لا تعرف قيودا جغرافية أو حدودا معترف بها، بل إن الاتصال سهل عبر الأنترنت

ج- خدمات تقوم على التقاعد بدون مستندات ورقية

د- توزيع أساليب الدفع والمساهمة في انعاش التجارة الإلكترونية

هـ- السرعة في الأداء المصرفي الإلكتروني مع توفير الخدمة على مدار الأربع والعشرين ساعة

---

[1] رافت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية المنظمة العالمية للتنمية الادارية1999ص 34

[2] رحيم حسين هواري معراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل العصرنة المصارف الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة شلف يوم 14-15 ديسمبر2004

و – اضمحلال البعد المكاني، إضافة إلى تقليل التكاليف والكفاءة في الأداء[1]

المطلب الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

تتميز الخدمة المصرفية من طرف النظام المصرفي الجزائري بانها خدمة تقليدية، ولا تناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك لا بد من التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر، وذلك يجعلها عصرية، ومن بين اهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع الكترونية حتى يسهل اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، فقد عرف النظام المصرفي الجزائري مؤخرا إدخال بطاقة السحب وبرمجة عدة مشاريع

فقد إنشات شركة ما بين الثمانية العمومية الجزائرية وهي :

- بنك الجزائر
- البنك الخارجي الجزائريb.e.a
- القرض الشعبي الجزائري
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R
- الصندوق الوطني للادخار والتوفير
- بنك التنمية الفلاحية
- بنك البركة الجزائري

هذه الشروط أنجزت في سنة 1995 وهي شركة ذات اسهم رأسمالها 267 مليون دج حيث أنشأت هذه الشركة في اطار تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري وتسيير المعاملات النقدية ما بين المصارف، فضلا عن تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية في المصارف.

[1] أسامة أبو الحسن مجاهد: خصوصية التقاعد عبر الأنترنت، دار النهضة العربية2000 ص193.

وفي سنة 1996 أعدت شركة "ساتيم" مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدا العمل سنة1997 تمثلت في إعادة شبكة نقدية الكرتونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية و الأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي [1]

ومن أجل تعميم الصيرفة الإلكترونية في الجزائر أبرم عقد في شهر أبريل 2003 بين شركة SATIM والشركة الفرنسية INGENICO DATA SYSTEMS ، وكان من المقرر أن تبزغ ثمرته في نوفمبر من نفس السنة بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية، ثم إصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004 ، وفي نفس الفترة تم اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAN_edi(الرائدة في مجال البرمجيات لمتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية) وثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT Multimédia و SOFT ENGINEERING مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني cerist [2]

المطلب الثالث : آثار تطبيق الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري

إن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يترك آثار عديدة على اقتصادها ومن بين هذه الآثار ما يلي:

1 تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية : تساهم الصيرفة الإلكترونية والخدمة المصرفية عن بعد، بالنسبة للمؤسسة عندما يرافق ذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمؤسسة

[1] Un millio de cartes des praiment bancaire avant : ein 2003 ; l'affaire ; la revue de linvertissement en algerie ; page 03 mai 2003 ; p 36

[2] رحيم حسين ، هواري معراج : المداخلة السابقة الذكر ص 328-329

وإدخال تغيرات تنظيمية وإدارية مرافقة فهي تزيد في تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة ويمكنها من بناء استراتيجيات جديدة وهياكل جديدة و أعمال جديدة.

2 المساهمة في محاربة الاقتصاد الموازي : إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع الإلكترونية سوف يسهل دخول النقود الإلكترونية المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي تساهم الصيرفة الإلكترونية في التخفيف من حدّة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازي بالأخص .

3 بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر: تعبر الصيرفة الإلكترونية من الهياكل الأساسية لبناء الاقتصاد الرقمي، الذي لا بد من العمل على تجسيدها في الجزائر حتى يساهم في إدخال الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الرقمي ويساهم في تقليص الفجوة الرقمية في الجزائر [1]

[1] الطيب ياسين ومطاب عبد القادر، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في ظل الرهانات المستقبلية الملتقى العلمي الدولي الثاني، في ظل الاقتصاد الرقمي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007 ، ص 59-60

خلاصة :

مما سبق نستخلص أن المنظومة المصرفية الجزائرية شهدت تطورا ملحوظا، أحرز الكثير من المزايا والمكاسب غير أن هذا لا يعني عدم وجود آثار سلبية محتملة خاصة وأن معظم البنوك الجزائرية لا تزال غير مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي ولكن حتى وان اعتمدت الصيرفة الإلكترونية فسيكون الخلاص للانكماش المصرفي الجزائري، وتتبع مشاكل جديدة .

ومن هنا نجد أن القطاع الاقتصادي الجزائري والبنوك الجزائرية بشكل خاص يظلان عاجزين عن الاندماج المصرفي بشكل سريع، نظرا لتخلف أدائها وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في العالم الخاص ما تعلق بتكنولوجيا الاتصال واستخداماتها وهذا لا ينفي وجود جهود متواضعة في اعتماد العمل المصرفي الإلكتروني التقليدي .

الخاتمة

الخاتمة :

تمثلت السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة النقدية بصفة خاصة حيث تمثلت أهداف هذه الأخيرة في أهداف أولية وأهداف وسطية وأخيرا أهداف نهائية.

ولكي تكون السياسة النقدية أكثر فعالية يجب توفر الشروط المناسبة والملائمة حيث انه أهم ما يبرز فعالية السياسة النقدية هو مواجهة الضغوط التضخمية ، لكنها تبقى قاصرة دون تنسيق مع الطرف الثاني من السياسة الاقتصادية ، وهو السياسة المالية والتكامل مع كل الخطط والأهداف .

وقد عرفت البنوك المركزية تدخل الحكومات لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك بسبب عدم استقلالية البنك المركزي عنها لذلك تم تعديل بعض القوانين الخاصة بشان الافتراض مع هذا البنك وبالتالي تحديد العلاق بين البنك المركزي والحكومة قانونيا ، حيث أصبحت تعتمد على التشاور والتنسيق وذلك بالوصول إلى استقلالية البنوك المركزية التي تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن ضغوط الحكومة.

حيث عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل ، حيث كانت الجزائر تسعى دوما إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها عدة إلى اقتصاد السوق الأمر الذي اجبر البنوك على التفكير السريع والعميق في تحسين الخدمات ، وكانت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال النقدي والمالي إلى غاية صدور قانون النقد والقرض90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، والذي اعتبر قفزة نوعية نحو التغير بإدخال ميكانيزمات السوق وإعادة الاعتبار للنظام المصرفي في الجزائري وعل رأسهم البنك المركزي الذي اصبح يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- الكتب :

أ- العربية :

1. أبو فروة، محمود، محمد(2009)الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت الأردن، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع.

2. احمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية والأشواق المالية مكنية الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001.

3. أسامة أبو الحسن مجاهد: خصوصية التقاعد عبر الأنترنت، دار النهضة العربية2000 .

4. باري سيجيل، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ للنشر رياض 1988 .

5. الجنيهي منير محمد وممدوح (2005)النقود الإلكترونية الإسكندرية، دار الفكر الجامعية .

6. خباية عبد الله ...الاقتصاد المصرفي ،دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2013 .

7.افت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية المنظمة العالمية للتنمية الادارية1999.

8. رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2000.

9.رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان 2000.

10. صبحي نادرس فريحة، النقود والبنوك ،دار النهضة العربية، بيروت 01984

11. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2002.

12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2.

13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ،على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النبيل العربية ط1،القاهرة ،2003 .

14. عبد المنعم مبارك ،نعمة الله نجيب ،محمود يونس، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية ،الاسكندرية،1999.

15. علي توفيق معبد علي الخارجي، نبيل عبد الوهاب لطبقة، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي،العدد2،أبوظبي1996.

16. غنام، شريف، محمد(2000) محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، الأردن ،عمان الناشر دار النهضة العربية.

17. فريدة بخراز بعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديون المطبوعات الجامعية الجزائر 2000.

18. كافي مصطفى يوسف ،(د، ت)التجارة الإلكترونية الأردن –عمان ،دار مؤسسة وسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

19. كامل البكري وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،02000

20. مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي ،ترجمة محمد إبراهيم منصور ،دار المريخ للنشر الرياض 1988 .

21. محمود حميدان، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية 1996.

22. مدحة صادق ،أدوات وتقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة2001.

23. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية الجزائر.

24. نعمة الله نجيب إبراهيم أسس علم الاقتصاد مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000.

25. هيثم الزعيبي ، حسن أبو الزيت أسس ومبتدئ الاقتصاد الكلي دار الفكر عمان 2000.

26. الوصيدي، خيرية ،حسن(2005) النقود الإلكترونية من منظور إسلامي، الشارقة، دار العلوم الإمارات العربية المتحدة.

27. يوسف كمال ،السياسة النقدية المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ،مصر 1996 .

ب- الأجنبية :

1. Un millio de cartes des praiment bancaire avant : ein 2003 ; l'affaire ; la revue de linvertissement en Algérie ; page 03 mai 2003 .

2- المذكرات :

1. بدري العيساوي ،مذكرة تخرج نهاية الدراسة، دراسة نقدية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحديثة، دفعة 2004.
2. الشورة جلال عايد(2005) وسائل الدفع الإلكتروني رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان الأردن.
3. صحراوي : بلحارث، سعدودي، مذكرة تخرج نهاية الدراسة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ،البليدة ،دفعة 2005 .
4. نوال بن عمارة ،وسائل الدفع الإلكترونية (الآفاق والتحديات)كلية الحقوق والعلوم ورقلة .
5. نورا صباح عزيز الجزروي، اثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق ،جامعة الشرق الأوسط 2011،مذكرة منشورة .

3- الملتقيات العلمية :

1. رحيم حسين هواري معراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل العصرنة المصارف الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة شلف يوم 14-15 ديسمبر 2004.
2. الطيب ياسين ومطاب عبد القادر، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في ظل الرهانات المستقبلية الملتقى العلمي الدولي الثاني، في ظل الاقتصاد الرقمي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007.